قياس أثر الشك المهني لمراقب الحسابات في تقييم مزاعم الإدارة للحد من مخاطر التغيرات المناخية على أحكام وقرارات المستثمرين في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية

أ.د / أحمد زكى حسين متولي
أستاذ المراجعة ونائب رئيس جامعة قناة السويس
لشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة

تتحول التغيرات المناخية كظاهرة ناشئة ومهيمنة في المجتمع، بآثارها السلبية على البيئة والإنسانية ، إلى أكبر الاهتمامات لبقاء جميع الأرواح على الأرض، الأمر الذى يمثل تحدياً عالمياً يؤثر بشكل كبير على مهنة المحاسبة والمراجعة في شكل الحصول على المزيد من التأكيدات الخارجية عن مدى استجابة الإدارة لمخاطر هذه التغيرات المناخية ، فلقد شهدت السنوات الأخيرة زيادة عالمية في نشر تقارير الاستدامة، ويرجع السبب الرئيسي في هذا النمو إلى اهتمام أصحاب المصلحة المتزايد بمعلومات الاستدامة (والتي تعد المعلومات المتعلقة بتغير المناخ جزءا هاما منها)، وما يترتب على ذلك من وعي الشركات بمعلومات الاستدامة الخاصة بهم، ولمواكبة الاهتمام العام المتزايد بالتزام الشركات تجاه القضايا الأوسع للاستدامة، تصاعد أيضاً القلق المجتمعي بشأن التغيرات المناخية العالمية ، وقد أكد هذا القلق على الحاجة إلى الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بتغير المناخ من قبل الشركات، وعلى ذلك أصبحت هذه المعلومات مهمه بالنسبة لأصحاب المصلحة.

ومن أجل تلبية احتياجات أصحاب المصلحة من المعلومات تقوم الشركات طوعاً وبشكل متزايد في تقاريرها السنوية أو تقاريرها البيئية أو تقارير الاستدامة المستقلة بالإفصاح عن المعلومات البيئية التي تتضمن أيضًا المعلومات المتعلقة بتغير المناخ على سبيل المثال (سياسة تغير المناخ، مقدار انبعاثات الغازات الدفيئة ، المبادرات للحد من انبعاثات الغازات الدفيئة، مبادرات تحسين كفاءة الطاقة، واستخدام

مصادر الطاقة النظيفة مثل الوقود الحيوي)، وقد تستخدم الشركات الإفصاح البيئي كأداة إدارية فمن خلال الإفصاح عن المعلومات البيئية، قد يرسل أصحاب الأداء البيئي الجيد إشارات إلى أصحاب المصلحة حول نجاحهم في الأداء البيئي وجديتهم تجاه التنمية المستدامة.

وحيث يرغب المستثمرين ذات الصلة بالشركات في معرفة كيفية مساهمتها في مواجهه مخاطر المناخ أو التخفيف من حدتها، فإن هيئة البورصات الأمريكية اعتمدت وبشكل أساسي على المبدأ العام الذي يقضي بأنه يجب على الشركات الإفصاح عن المعلومات التي قد يعتبرها المستثمر العقلاني مهمة أو مفيدة لقرار الاستثمار، ويترك الأمر للمديرين لاتخاذ قرار ما إذا كان وكيفية تقديم تلك المعلومات. فلقد أدركت لجنة البورصات الأمريكية (SEC) الطلب الكبير من قبل المستثمرين على المعلومات المتعلقة بالمناخ وأقرت بأن التأثيرات المتعلقة بالمناخ يمكن أن تكون ذات صلة مالية، ومع ذلك لم تطبق قواعد الإفصاح الخاصة بها، سواء في البيانات المالية، كما هو مطلوب، أو في أي مكان آخر (من خلال عمليات الإفصاح الإلزامية عن المخاطر)، مما يشير بشكل فعال إلى أن تحديد ما إذا كان وما يجب الإفصاح عنه متروك لمجلس إدارة الشركة وإدارتها.

ويميل أصحاب المصلحة إلى عدم الثقة في المعلومات التي يتم الإفصاح عنها والمتعلقة بالتغيرات المناخية لأن الطبيعة التقديرية للإفصاح عن التغيرات المناخية ، والحوافز الإدارية للتلاعب بهذا الإفصاح وعدم وجود بروتوكول معترف به دولياً تجعل جودة وموثوقية عمليات الإفصاح المتعلقة بتغير المناخ للشركات موضع تساؤل، حيث تؤثر بعض المخاطر المتعلقة بالمناخ بشكل مباشر على المبالغ أو المعلومات المفصح عنها في القوائم المالية ، في حين أن البعض الآخر قد يؤثر بشكل غير مباشر فقط على المعلومات المدرجة أو المفصح عنها في القوائم المالية، فتندرج المخاطر المتعلقة بالمناخ والتي يمكن أن تؤثر على القوائم المالية للشركة عادةً في إحدى الفئات التالية:

١- المخاطر المادية (على سبيل المثال، خطر تعرض مرافق المؤسسة للتلف بسبب حدث طقس شديد أو أن الشركة ستحتاج إلى نقل منشآتها بعيداً عن المناطق الساحلية المنخفضة)، ويمكن أن تؤثر هذه المخاطر المادية الناتجة عن الكوارث المرتبطة بالمناخ، والتأثيرات والمخاطر الأخرى المتعلقة بالانتقال بعيدًا عن المنتجات والأنشطة المنتجة لغازات الاحتباس الحراري على قيم أصول الشركات وتؤدي إلى تدهورها.
٢- المخاطر المرتبطة بالانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون (على سبيل المثال، المخاطر التنظيمية المرتبطة بالتغييرات المطلوبة لأعمال الشركة، أو تأثير التزامات الشركة على تقييم الإدارة للانخفاض في القيمة أو العمر الإنتاجي للأصول) حيث تؤثر هذه المخاطر على افتراضات الشركة حول مدة صلاحية الأصل أو فائدته لأغراض حساب نفقات الاستهلاك. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تؤثر على الحاجة إلى مخصصات الالتزامات وحجمها.

وهنا تلعب الخبرة المهنية للمراجع الخارجي دوراً كبيراً للحكم على مدى استجابة الشركات لمواجهة التغيرات المناخية وذلك من خلال تطبيق الشك المهني، فقد يتطلب الأمر من المراجع إعادة تقييم الحكم المهني في ما إذا كانت التغيرات المناخية قد أثرت وبشكل جوهري على عملية إعداد القوائم المالية بالشكل الصحيح المتعارف عليه، ومدى شفافية الإدارة في توضيح ما تتعرض له الشركة من مخاطر متعلقة بالتغيرات المناخية، ومدى استجابتها للالتزامات المستقبلية المتعلقة بالمناخ التي تعهدت بإنجازها مثل الالتزام بتحقيق صافي انبعاثات صفرية بحلول عام ٢٠٥٠، ومدى انعكاس التزاماتها واستراتيجياتها الأخرى في تقاريرها.

على سبيل المثال إذا كان الالتزام المعلن من قبل الشركة يتطلب إيقاف تشغيل أحد الأصول بحلول عام مستهدف، فيجب أن تتوافق مصروفات إهلاك الشركة مع هذا الالتزام، وإذا اعتقدت الشركة أنها ستكون قادرة على تنفيذ استراتيجية من شأنها أن تسمح لها بالوفاء بالالتزام والاستمرار في تشغيل الأصل بعد التاريخ المستهدف

فيجب عليها الإفصاح بوضوح عن حساسية تقديرها للعمر الإنتاجي للأصل لنجاح ذلك، وقد يكون هناك قدر كبير من عدم التأكد بشأن مسار الانتقال، ولكن لا ينبغي أن يكون هناك عدم تأكد بشأن أساس تقديرات الإدارة التي تشكل محاسبة الشركة، ويجب أن يكون المستثمر على الأقل قادر على فهم الجدوى طويلة الأجل للاستراتيجية المتصورة وما هو الأثر المالي الذي سيكون إذا تبين أن الاستراتيجية غير قابلة للتطبيق، الأمر الذى يعتمد بشكل كبير على خبرة المراجع الخارجي للحصول على رأى ذات مصداقية وموثوقية عن تقييمات الإدارة لكافة الأمور المتعلقة بالتغيرات المناخية.

واستجابة للمبادرات العالمية التي تمارس ضغوطاً كبيرة على الشركات لزيادة الشفافية من خلال الإفصاح عن التغيرات المناخية تواجه إدارات الشركات ضغوطاً متزايدة من المساهمين لتقييم المخاطر والفرص التي تواجهها شركاتهم ومدى إمكانية الإفصاح عنها، بما في ذلك تعرض شركاتهم للتأثيرات التنظيمية وتأثيرات السوق، حيث أن قرارات المساهمين المتعلقة بالتغيرات المناخية قد زادت من ١٤% في عام ٢٠٠٤ إلى ٢٧% في المائة في عام كنسبة مئوية من جميع قرارات المساهمين ٢٠٠٩، ولهذا تمثل قاعدة المعرفة لدى المراجع الخارجي أساسا كبير عند تقييمات مزاعم الإدارة في الاستجابة للمخاطر المتعلقة بالتغيرات المناخية، وذلك من خلال قدرة المراجع في الحكم على مدى تأثر القوائم المالية بمخاطر التغيرات المناخية ومدى استجابة الشركات لالتزاماتها الحالية والمستقبلية تجاه هذه التغيرات والمخاطر المناخية، الأمر الذى يوفر بدوره معلومات ذات مصداقية وموثوقية تلبى توقعات المستثمرين عند اتخاذهم القرارات الخاصة بالشركة.

المراجع:

- Audited Financial Statements and Climate-Related Risk Considerations,2021,CAQ.Datt, R. R., Luo, L., & Tang, Q. (2019). The impact of legitimacy threaton the choice of external carbon assurance: Evidence from the US. ***Accounting Research Journal***,32(2),181-202.
- Dutta, P., & Dutta, A. (2021). Impact of external assurance on corporate climate change disclosures: new evidence from Finland. ***Journal of Applied Accounting Research***,22(2),252-285.
- Ernst & Young. (2011). Climate change and sustainability: hareholders press boards on social and environmental risks. Ernst & Young LLP ,1–5.